العدد (1890) السنة الثامنة - الخميس (26) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الاقتصاد العراقي: رؤية ستراتيجية

د. مهدي صالح دوّاي
كاتب وباحث

(٢-٢)

ثانياً: أنموذج الاقتصاد شب الريعي

يستند هذا الأنموذج على أنشطة الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق الأحمر)، وتعدّ هذه الصناعة قاطرة لنمو الاقتصاد العراقي في الأجل المتوسط، مع زيادة نسبة الاعتماد على مخرجات الصناعات الوطنية ذات الميزة المطلقة بمواردها الإنتاجية، بهدف توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي. وتعتمد انطلاقة الأنموذج شبه الريعي على مستوى ونوع الانجازات المتحققة في الأنموذج السابق (الريعي)، مما يؤدي إلى توافر أرضية مؤاتية لاعتماد أنموذج أكثر تنوعا بقاعدته الإنتاجية، وفقا للمبررات والمقومات الآتية:

- استكمال متوقع لأهداف الأنموذج الريعي ومن أهمها:

أ. تحسن البيئة الأمنية.

ب. البيئة القانونية المشجعة والجاذبة للاستثمارات.

ج- تطوّر العنصر المهاري للمورد البشري.

- ارتفاع في حصيلة العوائد المالية النفطية، استنادا إلى سعة الإنتاج (٥) ملايين برميل يوميا.

الاقتراب من مزايا اقتصاد السوق، وما تشكله من نقاط تحوّل غير نمطي في الاقتصاد العراقي وفقا لحزمة الإصلاحات المتطابقة مع توصيات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وفي هذه المرحلة من الستراتيجية الشاملة، يتم التركيز على عدد من الصناعات الاستخراجية (التحويلية)، وغير الاستخراجية ذات التكنيك (كثيف العمل) لتحقيق النتائج الايجابية الآتية:

١- تصحيح الاختلال في الميزان التجاري العراقي عن طريق تعزيز الصادرات وتقليل الواردات.

٢- معالجة مشكلة البطالة المزمنة من خلال التشغيل في صناعات كثيفة العمل.

إن الاعتماد على صناعات الميزة المطلقة في عناصر الإنتاج سيؤدي إلى إمكانية اختراق الأسواق العالمية وفقا لمبدأ (الصناعات الرخيصة ذات الجودة العالية).

ووفقا لهذه المرحلة يمكن التركيز على الصناعات الآتية:

١. الإبقاء على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية بمستويات إنتاج للنفط الخام مابين (٥-٦) ملايين برميل يوميا حتى نهاية فترة الأنموذج شبه الريعي (٢٠٢٠).

٢. التركيز على الصناعات الاستخراجية التحويلية (البتر وكيمياويات)، وصناعة الغاز السائل بما يحقق الاكتفاء الذاتي محليا.

٣. الاستثمار في أنشطة السياحة الدينية، إذ يتوقع الخبراء أن تصل إيرادات هذا القطاع إلى (٥) مليارات دولار سنويا، مما يجعل من محافظات النجف وكربلاء وصلاح الدين ذات خصوصية للجذب الاستثماري، وبإضافة الاستثمار في السياحة التاريخية لمدن بابل وسامراء وذي قار والموصل، والسياحة الترويحية في اربيل والسليمانية ودهوك، تكون هنالك مجالات مضمونة لتعزيز أهمية هذا القطاع في تحقيق القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

٤. صناعة التمور، فبعدما كان العراق يضم (٣٤) مليون نخلة مطلع السبعينيات من القرن الماضي (٣٠٪) من أعداد النخيل في العالم، أصبح الآن يضم نصف العدد المذكور لأسباب تتعلق بالحروب والأمراض والإهمال والزحف العمراني العشوائي، وبعد تشكيل هيئة النخيل في العراق يمكن لهذا المورد الزراعي أن يحقق إيرادات مالية هائلة، لكون هذه الشجرة من موارد الميزة المطلقة في العراق، ولدخولها في العديد من الصناعات الغذائية والصناعية، ويمكن اختيار مدن البصرة وكربلاء وديالى كمواقع لمعامل تمور ستراتيجية.

٥. صناعات الامتيازات والتجميع، إذ يمكن في هذه المرحلة من الستراتيجية الحصول على امتيازات التجميع من شركات أوربية ويابانية لصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية، لاسيما وان للعراق تجارب رائدة في هذا المجال، مما يسهم في تحقيق فوائض مالية ونقل خبرات واستيعاب للأيدي العاملة.

وبعد أن تستكمل مستلزمات التخطيط ابتداء من انجاز التعداد السكاني عام ٢٠١٠، وصولا الى استكمال هيئات الاستثمار المحلية رسم خرائطها الاستثمارية، يصبح بعدها بمقدور الدولة أن تضع خطة داعمة واسترشادية بمشاركة واسعة للقطاع الخاص، واعتمادا على أدوات السياسة الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية والتجارية)، بما يؤدي إلى التأثير في حركة النشاط الاقتصادي في البلاد من دون أن تتخلى الدولة عن رعاية المشاريع ذات القدرات المالية الكبيرة في إطار التعاون المخطط مع بيئات استثمارية محلية وأجنبية، ومنظمات دولية مساندة.

وفي هذه المرحلة سيكون الاقتصاد العراقي أمام ثلاثة اختبارات حقيقية لقياس قدراته التنفيذية، الأول: مدى استفادة القطاع الخاص المحلي من نتائج الدولة التنموية الراعية في قيادة عملية التحوّل في صناعات الميزة المطلقة، وصناعة الخدمات، وبالتالي إمكانيته في تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني: مدى كفاءة الإدارة الاقتصادية للسلطتين التشريعية والتنفيذية في إدارة وتنفيذ ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ الالتزامات تجاه المسؤوليات الدولية. الثالث: مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجمل الاستثمارات الوطنية.

من هنا فان أساس نجاح هذه المرحلة من الستراتيجية هو تأمين القدرات التمويلية للاقتصاد العراقي والتي تعتمد على تحقيق الانجازات الآتية:

أ. إمكانية تخلص العراق من جميع الديون الخارجية.

ب. افتراض خروج العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وإعفاؤه من ديون الحرب.

ج- من المتوقع وصول إنتاج النفط العراقي في هذه المرحلة لمستوى (٥-٦) ملايين برميل يوميا.

د- إمكانية عودة رؤوس الأموال المهاجرة بعد الانتهاء من الملف الأمني وزيادة الضمانات القانونية للمستثمر المحلي، وينطبق الأمر على جذب رؤوس الأموال العربية نحو العراق.

وبهدف خلق روابط أمامية وخلفية بين مراحل الستراتيجية، ينبغي أن تتجه الاستثمارات في الأنموذج شبه الريعي نحو المجالات الآتية:

١. الاستثمار في عناصر المحتوى الرقمي: إذ تعد صناعة المحتوى، المرحلة التأسيسية الثانية بعد تأسيس البنى التحتية، وصولا إلى كسر حاجز التقانة والدخول في مجالات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبهذا الخصوص يمكن تأسيس مدن للتكنولوجيا تسهم في إشاعة التكنولوجيا فائقة التطوّر، لتطوير الأداء المهاري وجذب الأيدي العاملة، ورفع القدرات التصديرية والتنافسية للبلد مستقبلا.

٢. الاستثمار في قطاع الخدمات الداعمة للاستثمار: إذ يتم التركيز في هذه المرحلة على عدد من المجالات التي تؤمن سهولة عمل الأنشطة الاستثمارية، ومن تلك الخدمات:

أ- تطوير القطاع المصرفي في اتجاه وسائل الدفع والادخار والتعامل المتطورة.

ب- تأمين مراكز رجال الأعمال في المحافظات كافة لتأسيس مبدأ النافذة الواحدة.

ت- تأمين مطارات دولية متكاملة الخدمات.

ث- إنشاء فنادق سياحية بواقع (١-٢) في كل محافظة.

إن مجمل الانجازات المتحققة في هذه المرحلة ستقود إلى تعزيز ثقافة الاستثمار وسهولة الولوج إليه، مما سيجعل من العراق في الأمد المتوسط من المناطق الأكثر جذبا استثماريا في العالم، مما سيؤدي إلى سرعة اندماج الاقتصاد العراقي عالميا من جهة، والى عملية اختزال زمني للتطور في معدلات نموه الاقتصادي، ومستويات تنميته البشرية من جهة أخرى.

> **يستند هذا الأنموذج على أنشطة الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق الأحمر)، وتعدّ هذه الصناعة قاطرة لنمو الاقتصاد العراقي في الأجل المتوسط، مع زيادة نسبة الاعتماد على مخرجات الصناعات الوطنية ذات الميزة المطلقة بمواردها الإنتاجية، بهدف توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي. وتعتمد انطلاقة الأنموذج شبه الريعي على مستوى ونوع الانجازات المتحققة في الأنموذج السابق (الريعي)، مما يؤدي إلى توافر أرضية مؤاتية لاعتماد أنموذج أكثر تنوعا بقاعدته الإنتاجية، وفقا للمبررات والمقومات الآتية:**

ثالثا: أنموذج الاقتصاد المتنوع

وهو أنموذج اقتصادي يستند إلى قاعدة إنتاجية حقيقية ومتنوعة من خلال التركيز على الصناعات الاستخراجية الخام، بهدف التمويل والاستدامة، والصناعة الاستخراجية التحويلية، بهدف الاكتفاء الذاتي والتصدير، وصناعات الميزة المطلقة (الغذائية والخدمية)، بهدف الاكتفاء والتصدير، وصناعات الميزة التنافسية (صناعات الامتياز والتجميع والمشاركة)، بهدف الاكتفاء والتصدير، في ظل إدارة كفوءة للاقتصاد يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل في قضايا التخطيط والتنفيذ والابتكار، وصولا إلى اقتصاد أكثر تفاعلا وانفتاحا على الأسواق العالمية، مع الإبقاء على ادوار رئيسية للدولة في التوجيه والتشريع والدعم.

وتستند هذه المرحلة من الإستراتيجية ذات البعد الزمني الطويل (بعد ٢٠٢٠) على عدد من المبررات أهمها، إيجاد توازن مابين موارد العراق ونموه الاقتصادي، وإمكانية مواكبة الاقتصاد العراقي للمتغيرات الدولية، والاستفادة من القاعدة المتنوعة للموارد للتقليل من آثار الأزمات المحلية والدولية، والانتقال بالتنمية البشرية في العراق إلى مستوى (عالي التنمية) وفقا لأدلة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وبعد أن تكتمل حلقات البنى المؤسسية بمنظوماتها التحتية والتكنولوجية والاجتماعية فان جميع الصناعات تصبح قادرة على القيادة وتحقيق الدفعات القوية داخل الاقتصاد، وصولا إلى حالات مثلى للاقتصاد تصبح فيها الصناعات ذات قدرة للتأثير في المحيطين الإقليمي والدولي، بما يؤمن للاقتصاد العراقي مبدأ وفورات الحجم ذات القدرة على النفاذ للأسواق العالمية.

وتمارس الدولة في هذه المرحلة تخطيطا تاشيريا للقطاعات الاقتصادية (ماعدا الاستخراجية)، وتمثل الخطة في هذه المرحلة مجالا واسعا لخدمة القطاع الخاص دون أن يتعارض هذا الدور مع توجهات الدولة وأهدافها الاجتماعية، وتقترب الرؤية في هذه المرحلة مع الأنموذج الماليزي في شرق آسيا باعتماد ادوار متناسقة للدولة والقطاع الخاص والجهاز المصرفي، في ظل رؤية تشريعية تواكب مراحل الإستراتيجية، على أن تكون هنالك ادوار حيوية للحكومات المحلية (المحافظات) لتنفيذ برامجها الاستثمارية والإدارية في تحقيق متطلبات التنمية المتوازنة.

وفي هذه المرحلة من الاستراتيجية ينبغي أن تتجه الاستثمارات نحو المجالات الآتية:

١- الاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إذ أن الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي أصبح احد استحقاقات التفاعل مع الاقتصاد الدولي المعولم، الذي يتطلب تأمين ثورة رقمية في مجمل الأنشطة المصرفية والتجارية والخدمية المعززة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة.

٢- الاستثمار في صناعات متكاملة إقليميا ودوليا:

فالاتجاه نحو التقارب الاقتصادي مع الدول الإقليمية يحتم تأسيس صناعات إستراتيجية مشتركة ومتكاملة تؤمن درجات عالية من التنسيق والتنفيذ للاستفادة من مزايا الأسواق الواسعة والتنافسية على مستوى العالم.

٣- الاستثمار في صناعات الطاقة البديلة: كالاستثمار في مجالات الطاقة النووية للأغراض السلمية، واستثمار الطاقة الشمسية، والطاقة المتولدة من المياه والرياح، بهدف تأمين بدائل مستقبلية متعددة.

إن مجمل الرؤية الاستراتيجية بمراحلها الثلاث تقوم على انجازات مساندة تتيح للاقتصاد العراقي معدلات نمو حقيقية ومتصاعدة بعيدا عن المشاهد المضطربة التي عادة ماتقوّض تلك الانجازات، ومن تلك الثوابت المساندة ماياتي:

أ- إعادة الصفة الزراعية للاقتصاد العراقي، فتاريخيا كان الأمن الغذائي صمام الأمان لتجارب الدول المتقدمة، نظرا لما يتيحه هذا القطاع من توازنات مهمة عند قراءة الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وميزانية الدولة المالية.

ب- الإيمان المطلق بجدلية العلاقة ما بين التطورين الاقتصادي والسياسي، وهذه العلاقة تبقي مراحل الإستراتيجية أهدافا تصبو إليها الحكومات المتعاقبة مهما كانت اتجاهاتها، بل أن هذا المبدأ يرسخ من جوانب العملية الديمقراطية، من خلال إقرار الجميع بان الرؤى الإستراتيجية هي جزء من مكتسبات الأجيال الحالية والقادمة، وهذا الأمر يبدو واضحا جدا في فلسفة البلدان الأكثر تطوّر في برامجها السياسية والاقتصادية.

ت- التركيز على أركان العمليتين التعليمية والتربوية بكافة الإشكال والمراحل، لضمان درجات عالية من المواكبة والشعور بالانتماء، إذ نجد بوضوح أن تجارب التطوّر في الشرق (ونحن جزء منه) قد انطلقت من فلسفات مطوّرة ارتكزت على الموروث الديني والثقافي والتربوي، ولنا في تجارب اليابان والصين وكوريا وماليزيا أمثلة معاصرة لأهمية التزاوج بين الماضي والحاضر وصولا لضمانات المستقبل.

إن النظر إلى مراحل الإستراتيجية كلا واحدا يجعلها أكثر واقعية بمقوماتها وأهدافها، وان التمسك بها يعد من أساسيات التفكير والتخطيط العلميين، والعراق عبر أزمنته القديمة والحديثة والمعاصرة قد خاض ومارس إشكالا" من التخطيط أوصلته إلى مراحل متقدمة من الإبداع والحضور، فليس من المنطقي استحالة تكرار ذلك المسار الحضاري لبلد مثل العراق.

المجتمع المدني والشراكة في التنمية

إيمان محسن جاسم
كاتبة

> **تختلف رؤية علماء السياسة والاجتماع بشأن تحديد دور المجتمع المدني وهل أنّ دور المجتمع المدني ينحصر في إرساء مبدأ المواطنة والدفاع عن المصلحة العامة والحريات العامة وحقوق الإنسان ومصالح الفئات الاجتماعية (كالمرأة والطفولة والشباب) أم أنّ دور المجتمع المدني أوسع من ذلك وأكثر تسييسا على اعتبار أنّه موكول إليه تغيير السياسات في إطار من التنوّع والتعدّد والمشاركة الحرّة حتى تغيير الأنظمة السياسية استنادا إلى أن ماهية المفهوم تحيلنا بالضرورة إلى المجتمع في تميّزه عن السلطة أي في مواجهة الدولة. وحينها تأتي على رأس مؤسسات هذا النمط المجتمعي الأحزابُ السياسية داخل السلطة وخارجها.**

لكن مهما يكن من أمر هذا الاختلاف يبقى الأكيد حسب رأينا أنّ دور المجتمع المدني في جوهره هو دور تنموي. التنمية هنا في معناها الشمولي المتعدّد الأبعاد، من منطلق أن هذا النمط المجتمعي يمثل حقلا للتدبّر الجماعي لسبل حلّ الخلافات وتحقيق المطالب المتنوّعة وتأكيد الهويّات في حال تعدّدها. لقد غدا من البديهيات اليوم القولُ أن السياسة كما الاقتصاد والاجتماع هي مجالات لتصارع المصالح الخاصة، وهو صراع نسبي ومتعدّد المقاييس والمعايير بالنظر إلى الخصوصيات المميّزة لكل مجتمع. لكن إذا كانت غاية النشاط الإنساني في نهاية المطاف هي تنمية الإنسان مطلقا بما هو قيمة في ذاتها، فإنّه يغدو من الشرعي الحديث عن تنمية كلّ إنسان من دون استثناء، ينمّي فيه إمكانياته النفسية وقدراته الجسدية وطاقاته الروحية الظاهرة والكامنة، عبر تثمين القيم الأساسية التي ينشدّ إليها مثل الحرّية والمساواة والعدالة والتضامن والسلام وهي التي تؤمن التنمية الصحيحة وبمعناها العلمي.

وينطلق مفهوم التنمية اليوم من التسليم بأن الإنسان هو الفاعل الأساسي في دفع مسار التنمية وهو في الآن نفسه غايتها وهدفها النهائي. ويأخذ هذا المفهوم بعدا شموليا بالضرورة. فالفعل التنموي يستهدف في الوقت ذاته هذا الإنسان في وجوده وقيمه وتصوّراته وعلاقاته والبيئة التي يعيش فيها هذا الإنسان نفسه سواء البيئة المادية أو البيئة الاجتماعية. إنها (أعني التنمية) بالخلاصة توزيعٌ عادلٌ للدخل وتأمينٌ للخدمات الأساسية للجميع وتمتع بالرفاه وهي أيضا مشاركة فاعلة لكل فرد من أفراد المجتمع في اتخاذ القرار بالنظر إلى موقعه ودوره في هذا المضمار. وإنّ توسّع المجتمع المدني واستقلاليته يؤشّران إلى تنامي قدرة المجتمع وجماعاته على الاستمتاع بشكل عادل بإمكانيات البلاد وقيمها على أساس مبدأ المواطنة دون غيره والتحرّك بشكل مستقلّ عن الدولة وأجهزتها التي يتقلّص دورها المهيمن.

فالديمقراطية والمشاركة والتنمية ليست فقط عملية تصويت في إطار ممارسة انتخابيّة شكلية، بل هي كلّ ما من شأنه تأمين المشاركة المستمرّة في آليات اتخاذ القرار والتنفيذ ميدانيا وتفيد معطيات الواقع قيام علاقة طردية بين مستوى النموّ الاقتصادي وأشكال توزيع السلطة وأساليب التسيير. إذ النموّ يتراجع عندما يزداد التباين في الدخل، ولكن أيضا عندما يكون هناك نزوع لاحتكار سلطة اتخاذ القرار وعدم ترك هامش كاف لمؤسسات المجتمع للمشاركة في مسارات التنمية تصوّرا وتنفيذا مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد فقدان الثقة.

ونعرف جميعا أن مفهوم التنمية قد تطوّر خلال العقود الأخيرة بحيث ما عاد يُقتصَر في تحديده على المؤشرات التقنية والكمية فقط بل إنه غدا يشمل عديد المؤشرات النوعية الأخرى المتعلقة خاصة بنمط العيش. بمعنى أنه ما عادت مؤشرات الدخل(دخل الفرد) والصحّة والتعليم هي المعتمدة فقط في قياس التنمية إذ هناك مؤشرات نوعية تعكس الاحتياجات الأساسية للإنسان غدت معتمدة أيضاً في هذا القياس، وخاصة تلك المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في معناها الواسع اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية. وبناء عليه لم تعد التنمية، كما يؤكد الاختصاصيون،من مسؤولية الماسكين بزمام السلطة وحدهم، بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره عبر المؤسسات المدنية التي تساهم فعليا في وضع التصوّرات واقتراح سبل التنفيذ وحتى المساهمة في التشريع عبر مشاركة حقيقية وفاعلة. من هذا المنطلق تصبح الشراكة بين مكوّنات المجتمع المدني والمجتمع السياسي شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية في ظل واقع اتسعت فيه الهوّة بين القدرة على توفير الخدمات وبين تزايد الاحتياجات خاصة في البلدان النامية ومنها العراق الذي يحتاج فعلا لشراكة قوية بين الدولة ومجموعة منظمات المجتمع المدني، بما يدعو إلى تعزيز المواطنة من أجل الدفاع عن الشأن العام (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية) الذي ما عاد منحصرا في الدولة ومؤسساتها.

من منطلق هذا التصوّر تتحوّل الدولة إلى منسّق تحالفات واسعة بين جميع مكوّنات المجتمع وقواه الفاعلة على مستوى المؤسسات المشاركة في العملية التنموية في شتى مستوياتها.